

مناقشة

«رائد الأعمال» الفرد المسؤول أمام رأس المال

يشهد لبنان، كما معظم الدول المتخلفة اقتصادياً وتكنولوجياً، ترويجاً مكثفاً وهدفواً لمفهوم «ريادة الأعمال». يقدم هذا المفهوم كما لو أنه وصفة للنمو وتجاوز مشكلة البطالة المتسعة بين صفوف خريجي الجامعات... فمن هو رائد الأعمال؟ هل هو «الفرد الحر والمبدع» المحتر من قيود الاقتصاد والمتصارم مع الشركات التقليدية والحكومات والثائر على المنظومة؟ أم هو من عوارض العالم الذي أنتجته السياسات النيوليبرالية، كما يقول الفيلسوف، جييك وغيره؟



شخصية «رائد الأعمال» هي احد العوارض المنطقية للعالم الذي أنتجته السياسات النيوليبرالية (مروان بو حيدر)

ناصر الامين

ينطلق مفهوم «رائد الأعمال» من فكرة أنه تكمن في كل فرد القدرة على تسخير سلسلة من القدرات والمواهب المتوافرة لديه بطريقة مبتكرة، لخلق منتج أو خدمة ما، يقدمها للسوق. يموله مستثمرون، يصبحون شريكاً لرائد الأعمال وشركته الناشئة، أو عبر قروض يسحبها على مسؤوليته. وتقوم الشركات الناشئة عملياً على هوامش الاقتصاد العالمي، تحاول استغلال الخبرات في مجالات التكنولوجيا والبرمجيات، لإنتاج خدمات وسلع، غالباً ما تكون وظيفتها مكملة، أو مطورة لخدمة

أو سلعة موجودة من الأساس. وذلك بالضبط، إضافة على اعتمادها على أموال الشركات الكبرى والمصارف لتمويلها، ما يجعلها هامشية. يرى مفكرون، منهم السوسولوجي الإيطالي موريزيو لازاراتو، والفيلسوف السلوفيني، سلافوي جييك، وغيرهما، أن شخصية «رائد الأعمال» الموجودة اليوم، هي أحد العوارض المنطقية للعالم الذي أنتجته السياسات النيوليبرالية؛ عالم تضحل فيه فرص العمل، والضمانات الصحية والاجتماعية، وتترايد فيه الهوية بين أصحاب الثروات وباقي البشر، ويعيش فيه معظم الناس في خطر مستمر:

7% من الشركات الناشئة تستمر في النمو من حيث التوظيف

غلاسكو، مايكل بيترز، أنها علاقة تروج لها النيوليبرالية، حيث يؤسس الفرد لنفسه عبر أساليب الاستثمار الذاتي. ويعتبر لازاراتو، أن ذلك يحدث في إطار عملية إنتاج «الفرد المدين»، حيث تنقل أعباء الاقتصاد، وتأمين متطلبات الحياة، لا سيما الرفاهية، وفرص العمل والنجاح إلخ، في ظل الرأسمالية الحديثة، من الحكومة إلى الفرد. يصبح الفرد «مسؤولاً» أمام رأس المال لتحقيق النجاح، وتتمثل مسؤوليته بما هو مدين لها لإعطائه ما لا يستحق من دعم عن طريق القروض. والهدف من ذلك على المستوى النظري، إنتاج اقتصاد رفاه مخصص، يقوم

بالاستقلالية، والرفاهية، وأن يتمكنوا يوماً من ممارسة ما يحبون؛ هذا كله يصحبه انعدام الأمل. يأتي في هذه البيئات رواد الأعمال ليترحوا أنفسهم على أنهم أحرار من قيود الاقتصاد وصناعات مستقبل أفضل، يتصارعون مع الشركات التقليدية، والحكومات الجاهلة لمعنى الريادة والقائمة للإبداع، ومع مخاوف الناس من المخاطرة. يرسمون لأنفسهم صورة الثائرين على المنظومة، المؤمنين بالقدرة الإبداعية لكل فرد في تقديم شيء ما للعالم وتحقيق السعادة. يظهر تاريخ مفهوم «السدات الرائدة»، بحسب الباحث في جامعة

الإفلاس، التشرد، المرض دون القدرة على تأمين العلاج، عواقب الفشل في تسديد الديون (ذلك غير خطر الحروب والمجاعات الخ)، ويحلمون

مؤشر

مؤشر أسعار المستهلك مستمر في الانخفاض

مؤشر أسعار المستهلك



ارتفاع الفواتير

- الملابس والاحذية 4,08% (تشكّل 5,4%)
- المطاعم والفنادق 2,63% (تشكّل 2,6%)
- التسلية والثقافة 1,54% (تشكّل 2,3%)
- التعليم 1,69% (تشكّل 5,9%)

إنخفاض الفواتير

- النقل 10,51% (تشكّل 13,10%)
- المياه والكهرباء والغاز 4,78% (تشكّل 11,9%)
- الاغذية والمشروبات غير الكحولية 1,43% (تشكّل 20,6%)
- الصحة 2,247% (تشكّل 7,8%)

بين أيلول 2016 وتشرين الأول 2016 ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 0,91%

زيادات المؤشر في المحافظات:

الاعلى سجلت في البقاع 1,62% - النبطية 1,60% - بيروت 0,52%

تصميم رامي علتان

في المقابل، ارتفع متوسط أسعار الملابس والأحذية بنسبة 4,08%، علماً بأنها تشكّل 5,4% من مؤشر أسعار المستهلك، وارتفعت فاتورة المطاعم والفنادق بنسبة 2,63%، وهي تشكّل 2,6% من السلة، وفاتورة التسلية والثقافة، التي تشكّل 2,3%، ارتفعت حتى أكتوبر 2016 بنسبة 1,54%. وكذلك الأمر بالنسبة إلى التعليم الذي ارتفع بنسبة 1,69%، فيما يشكّل نسبة 2,3% من السلة. وفي مقارنة بين الأرقام المسجلة في أيلول 2016 وتلك المسجلة في تشرين الأول 2016، يلاحظ ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 0,91%. كذلك لوحظت زيادات في المؤشر في المحافظات كافة، علماً بأن الزيادة الأعلى سجلت في البقاع بنسبة 1,62%، تليها النبطية بنسبة 1,60%، أمّا الزيادة الأدنى فكانت في بيروت بنسبة 0,52%.

بلغ متوسط معدل التضخم في الاقتصاد اللبناني نسبة 1,42% حتى تشرين الأول 2016، مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي، بحسب إدارة الإحصاء المركزي. تحلّ فاتورة النقل في المقام في مؤشر أسعار المستهلك، التي شهدت انخفاضاً حتى تشرين الأول 2016 بنسبة 10,51% نتيجة انخفاض أسعار النفط، فهي تشكّل نسبة 13,10% من سلة الاستهلاك التي يستند إليها المؤشر، تليها فاتورة المياه والكهرباء والغاز التي تشكّل نسبة 11,9%، وانخفضت بنسبة 4,78% في مقارنة مع الأرقام المسجلة في العام الماضي، فيما انخفضت فاتورة الأغذية والمشروبات غير الكحولية، التي تشكّل 20,6% من السلة، نحو 1,43%. وانخفضت الفاتورة الصحية بنسبة 2,247%، علماً بأنها تشكّل نسبة 7,8% من سلة مؤشر أسعار المستهلك.